

المحظورات الصوتية الأداينية في العربية

Prohibitions in Phonetic Performance in the Arabic Language

حسن الملحخ*، وسهى نعة**

Hassan El-Malkh & Suha Na'ja

*قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة آل البيت،
** الجامعة الأردنية، الأردن

الباحث المرسل: بريد الكتروني: hmalkh@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2013/7/7)، تاريخ القبول: (2013/12/23)

ملخص

هدف البحث بمنهج وصفي تحليلي إلى استجلاء ظاهرة المحظورات التي تمنع العربية أداءها في المستوى الصوتي منها عند التلفظ السليم الصحيح قراءة وتداولاً، فتبين أنها تقوم على مراعاة الهوية الصوتية لكل صوت من أصوات العربية المقبولة في المستوى الفصيح العام منها، ومراعاة الانسجام الصوتي الصحيح نطقاً ودلالة ومحافظة على العادات الأداينية في النطق عند اقتران صوتين فأكثر لتكوين كلمة عربية أو مُعربة في العربية، ووصل البحث إلى أن الأداء التركيبي للكلمات هزم صوتي يماسك في مُدخلاته من الكلمات بالصحة الصوتية للصوت المفرد، أو الأصوات المؤتلفة في كلمة، ثم توحي التتابع الصوتي السليم بين الكلمات نطقاً ونحواً ووصلاً وفصلاً ووقفاً في ضوء ثنائيات جبرية بين الأداء الصوتي الصحيح والغاية الدلالية المنوطة به مع تقييد الخروج عن المواضع الصوتية الصحيحة بحالات الضرورة الشعرية المتعارف عليها في الشعر العربي، وأكد البحث أن ديمومة العربية بديمومة المحافظة على هويتها الصوتية، لكي تكون بحق اقتفاءً لسنن العرب في كلامها حسب المستوى الفصيح المقعد في النحو والصرف.

Abstract

This research has aimed using a descriptive and analytical approach to elucidate the phonetic prohibitions phenomena that the Arabic Language prevents from performing on the operative level. It has come clear that the Arabic Language takes into account the phonetic identity of each of its phonemes that are accepted on the Formal level, and fortifies

the linguistic functions with specific significances in the light of the linguistic phoneme essence, it also preserves the performance habits in pronunciation when the conjunction occurs of two or more phones to form an Arabic or Arabized word. The research has found that the structural performance of the linguistic functions is a phonetic pyramid consolidating in its functional input with the phonetic validity of each single phoneme or the phonemes combined in a word, and to maintain the right phonetic sequence between words in terms of pronunciation, structure, connection, separation, and stopping in the light of the correct bilateral phonetic performance and the semantic significance entrusted in it, with restrictions imposed on going out of the correct phonetic positions such as the poetic necessities that are well recognized in the Arabic poetry. The research has confirmed that the phonetic identity is a key in the preservation of the Arabic Language, tracing the mores of the Arabs in their language according to the formal level which is set in grammar and morphology.

تستعملُ العربيةُ كلمةَ "المحظورات" في مجال الدلالة على المنع⁽¹⁾؛ لهذا يدورُ في فلكِ مُصطلح "المحظورات الصوتية" كلُّ ما يمتنعُ نطقهُ أو قراءته في اللغة العربية في مستواها الفصيح الذي قَعده علماء العربية نحواً وصرفاً وصوتاً ودلالة، ليكونَ الأداء اللغوي في العربية "انتحاءً سَمَتِ كلام العرب في تصرفه من إعرابٍ وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك؛ ليلحقَ من ليسَ من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم"⁽²⁾، فمعيارُ المباحات الصوتية صحة النطق، وسلامة القراءة، وثبوتُ صحة الاستعمال سماعاً أو قياساً، فيدخل في المحظورات الصوتية ما لا يجوزُ نطقه من الأصوات المفردة: الصوامت والصوائت، أو التلَفُظ به في بنية الكلمة الواحدة المستقلة في النطق عما قبلها وبعدها، أو في درج الكلام عند قراءة التراكيب والعبارات.

وهذا يعني أنّ للمحظورات الصوتية في العربية ثلاث دوائر، هي:

- أ. دائرة الصوتِ المفرد.
- ب. دائرة أصوات البنية اللغوية المقبولة.
- ج. دائرة أصوات البنى المتتابعة المقبولة.

(1) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، (حظر).

(2) ابن جنّي، الخصائص، ج 1، ص 35.

ولكل دائرة منها محظوراتها الصوتية التي تنبني على عِللٍ مختلفة، فلا يجوزُ في العربية تحويل صوت الباء أو الفاء إلى ما يشبه نطق الحرف V في اللغة الإنجليزية؛ لعدم وجود هذا الصوت في اللغة العربية الفصيحة. في حين لا يجوزُ تحويل صوت الباء من الاسم (بِرَق) إلى صوت الفاء؛ لأنَّ هذا التحويل سيؤدِّي إلى تعيُّر المعنى إلى الاسم (فَرَق)؛ فتكونُ علةُ الحظر الحفاظ على معنى البنية. ولا يجوزُ في درج الكلام إخلاءً آخر الفعل "درست" من كسرة التخلُّص من التقاء الساكنين في نحو:

- درستِ المحاميةُ القضية

فمن قواعد العربية الفصيحة عدم جواز التقاء ساكنين متتابعين؛ فيغدو تقسيم المحظورات الصوتية إلى هذه الدوائر الثلاث مطلباً علمياً تدعو إليه منهجية تحليل الظواهر اللغوية، وإن كان الكلام في بعده التداولي بين أبناء الجماعة اللغوية الواحدة سلسلة أصواتٍ وظيفية متتابعة تدرج فيها البنى المقبولة في العربية سواءً أكانت صرفةً كاسم الفاعل، أم غير صرفة كالإعلام الأعمية، كما تدرج فيها الأصوات المفردة كبعض حروف المعاني في العربية، نحو: باء الجرّ، وواو العطف، ولام الأمر، وغيرها، "فنحنُ لا نتكلّمُ أصواتاً مفردةً، وإنما كلماتٍ وجُملاً وفقراتٍ"⁽¹⁾ زُمّت فيها الأصوات المفردة على نحوٍ دلاليٍّ ما، وهذا يعني أن الدائرة الثالثة تحتوي في أفقها الرّحْب الدائرتين: الأولى والثانية.

إن أهمية دراسة المحظورات الصوتية تتجاوزُ سردَ حالات الحظر، ودراستها علمياً إلى تأكيد حقيقة صوتية علمية مؤداها أن اللغة الواحدة في استمرارها محاكاةً إبداعيةً لكلام السلف، وما تعلّم القواعد اللغوية إلا ترسيخٌ لهذه المحاكاة المبتغاة قصد المحافظة على اللغة حيةً في الاستعمال، وإن كانت هذه المحاكاة بطبيعة اللغات البشرية ناقصةً، تعكسُ صفة التطور الطبيعي في اللغة، إلا أنه في الجانب الفصيح تطوّر محدودٌ لا يلغي صفة التجانس اللغوي بين أجيال المتكلّمين باللغة الواحدة، فالممارسة التاريخية لأصوات العربية تشيرُ إلى محافظة الناطقين بها في المستوى الفصيح على قدرٍ عالٍ جداً من التجانس الصوتي؛ بسبب ارتباط أصوات العربية الفصيحة بتلاوة القرآن الكريم، ووفرة النتاج اللغوي الأدبي القائم على فكرة الأصوات المتجانسة إلى حدٍ كبير، وهو الشعر العربي المحميّ بالعروض.

فالهدفُ من دراسة المحظورات الصوتية التنبيه على المسالك الصوتية التي لا يجوزُ السيرُ فيها، بعد أن صارت أصوات العربية تحفلُ "بخليطٍ من الأصوات الزاعقة المحشوة بركامٍ من الأصوات النافرة من عربيةٍ ولهجيةٍ ووطانةٍ وأجنبية"⁽²⁾، هذا إن بقيت الرغبة في المحافظة على اللغة العربية الفصيحة تطبيقاً عملياً يتمثل في تعليم تلاوة القرآن الكريم، وتدريس العربية، فبعضُ علل الأداء اللغوي لأصوات العربية تنحصر في المحاكاة التي تدلُّ على أن اللغة تنطق هكذا؛ ولهذا ليس ثمةُ علةٌ مستحكمةٌ لعدم ابتداء العربية بالساكن؛ إذ تبين علماء العربية أنه "لا يُبتدأ

(1) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 15.

(2) بشر، كمال، جدلية الفكر العربي في تناول النحو، مجلة جذور، ج 30، مج 12، سنة 2010م، ص 23.

بساكن⁽¹⁾ فيها، أو لوجود صوت الضاد في العربية، وعدم وجوده في كثير من اللغات البشرية الأخرى، وكذلك صوت الخاء.

ويتوخى البحث المنهج الوصفي في دراسته ظاهرة المحظورات الصوتية في العربية؛ ذلك أن "التغيير التقديري كالمعوم"⁽²⁾ في المستوى الصوتي، فكيفما دار أمر البحث والتعليل قديماً وحديثاً في أصل الألف من الفعل الماضي (قال)⁽³⁾ يبق بحثاً في المستوى التقديري الصرفي لا الصوتي؛ ذلك أن الأداء الصوتي لهذا الفعل لا تظهر فيه الواو، فهي تقدير عقلي علمي معوم في الاستعمال العملي.

ثم ينحو نحو تحليل هذه المحظورات الصوتية في المستوى التقديري الذي يجتهد العلماء فيه قديماً وحديثاً في الإجابة عن أسباب التحول الصوتي من صوت إلى آخر، كما في حالات الإبدال الصرفي، ونطق اللام الشمسية والقمرية في درج الكلام، والوقف، وما إلى ذلك مما يرجع إلى السبب المدرك بمواضع العلم ومقتضياته، فيتجاوز البحث تحليل العادات الصوتية، وأصول الأصوات؛ إذ الوضع الصوتي أصل أول، "والأصل لا وجه لتعليقه"⁽⁴⁾، أما الظواهر الصوتية المقننة فيبرز قانونها وعللها عند علماء العربية القدامى، والباحثين المحدثين مفيداً من المنجزات الصوتية الحديثة من غير هضم علماء العربية القدامى حقهم العلمي.

محظورات الصوت المفرد

الصوت اللغوي المفرد في العربية الفصيحة أصغر وحدة صامتية في العربية، ومجموع هذه الوحدات تسمى أصوات العربية الصامتية التي تشكل مع الأصوات الصائتية أصوات اللغة العربية الفصيحة التي تأتلف منها كلمات العربية.

وقد جعل سيبويه أصوات العربية اثنين وأربعين صوتاً عاداً كل صوت حرفاً، أصلها تسعة وعشرون، هي: "الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والذال، والطاء، والصاد، والزاي، والسين، والطاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو"⁽⁵⁾.

ثم قال: "وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هُنَّ فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها، وتُسَحَّسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة"⁽⁶⁾، والهمزة

(1) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 3، ص 402.

(2) النيلي، الصفوة الصفية، القسم الأول، ج 1، ص 272.

(3) يُنظر في بسط الخلاف: شواهنة، سعيد محمد، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ص 233-241.

(4) ابن برهان العكبري، شرح اللمع، ج 1، ص 273.

(5) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 431.

(6) سماها السيرافي النون الخفية لأن لها نطقاً خاصاً عند اقترانها بالأصوات التي ذكرها. يُنظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 5، ص 387.

التي بين بين، والألف التي تُمالُ إمالةً شديدةً، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يعني بلغة أهل الحجاز" (1).

ثم قال: "وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مُستحسنة، ولا كثيرة في لغة من تُرضى عربيته، ولا تُستحسن في قراءة القرآن، ولا في الشعر، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والصاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالطاء، والطاء التي كالطاء، والباء التي كالفاء" (2).

وذكر الفرق بين الأصول والفروع بقوله: "وهذه الحروف التي تَمَّمُها اثنين وأربعين جيداً ورديتها أصلها التسعة والعشرون، لا تُتَبَيَّنُ إلا بالمشافهة" (3). الأمر الذي يعني أن سيبويه عدَّ الرسم الكتابي معيار الأصالة، والتنوع الصوتي الذي لا صورة له في الكتابة العربية دليل الفرعية لهذا خالفه المبرّد (ت 286هـ)، وعدَّ الحروف الأصول ثمانية وعشرين حرفاً لها صورٌ مُستثنياً الهمزة (4) التي لم يكن لها آنذاك صورة متفق عليها في الكتابة، فردَّ عليه ابن سنان الخفاجي بقوله: "واعتدله بأن الهمزة لا صورة لها مُستكره غير مرضي لأن الاعتبار باللفظ دون الخط، وهي ثابتة فيه" (5)، وفرّق سيبويه بين الجيد والرديء من الأصوات الفروع على أساس ما يُستحسن في قراءة القرآن الكريم والأشعار؛ لهذا أطرح المبرّد الحروف الرديئة، ولم يُشر إليها (6) في إيماء منه إلى أن التقعيد اللغوي للعربية إنما هو تقعيد لعربية القرآن الكريم وللشعر المحتج به، ولهذا مال السيرافي (ت 368هـ) إلى عدّ الأصوات المرذولة غير صافية العروبة، فقال: "وأظن الذين تكلموا بهذه الأحرف المسترذلة من العرب خاطوا العجم، فأخذوا من لغتهم" (7).

وأكد العوتبي الصُّحاري أن أصوات العربية تزيد على الاثنين وأربعين صوتاً التي ذكرها سيبويه، لكنها ترتد إليها، فقال: "فذلك اثنان وأربعون حرفاً، فكلّ كلام الناس لا يخلو من هذه الحروف أو من بعضها، والذي كثر الكلام منه حتى لا نهاية له، وإنما أصله من اثنين وأربعين حرفاً" (8) في إشارة واضحة منه إلى أن اللهجات المحكية في عصره نهاية القرن الرابع الهجري الهجري تنوّعت صوتية بتأثيرات مختلفة؛ إذ ارتفع عدد الأصوات المستهجنة المرذولة من سبعة أصوات إلى ثمانية عشر صوتاً عند ابن حمزة العلوي في القرن الثامن الهجري (9).

(1) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 432.

(2) المصدر السابق نفسه، ج 4، ص 432.

(3) المصدر السابق نفسه، ج 4، ص 432.

(4) يُنظر: المبرّد، المقتضب، ج 1، ص 192.

(5) ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص 23.

(6) يُنظر: المصدر السابق نفسه، ج 1، ص 194-195.

(7) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 5، ص 390.

(8) العوتبي الصُّحاري، كتاب الإبانة في اللغة العربية، ج 1، ص 56.

(9) يُنظر: ابن حمزة العلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 448-444.

على أن أصوات العربية وتتوَعَّاتها وظلالها فيها مُباينةً في تحديد مخرج الصوت، وصفاته بين القدماء والمحدثين، فلم يحدث اتفاق تام على تحديد بعض مخارج أصوات العربية وصفاتها⁽¹⁾، وأدت الصورة الإملائية إلى عدّ الألف حرفاً صامتاً مع أنها لا تكون إلا صائناً طويلاً، فلا تبتدئ المقطع الصوتي، ولا تظهر عليها الحركة، ولا تكون جزءاً من الجذر، كما أدت إلى الخلط بين الياء المدية التي هي من الصوائت، والياء الصامتية التي تقبل الحركة، وبينهما ياء اللين، والواو في أوجهها الثلاثة مثلها، لكن هذا الاختلاف لا يؤثر في الحظر الصوتي؛ ذلك أن العبرة باللفظ.

والمحظور في العربية الفصيحة عدم إيفاء الصوت حقه في المخرج والصفات، أما اللهجات العربية المحكية؛ فلا تنقيد بمواصفات الصوت العربي الفصح تمام التقيد بسبب تنوعها، وتعددها، واختلافها حدّ صعوبة التواصل بين بعض العرب، كما في صعوبة التواصل بين اللهجة المحكية الداريجة في المغرب العربي، واللهجة المحكية الداريجة في الخليج العربي في حين تزول هذه الصعوبة عند التواصل بالعربية الفصيحة الجامعة.

إذن، ثمة مسعى حثيث عند القدماء، يتمثل في حصر الأصوات المقبولة في العربية على وفق الانسجام مع القراءة القرآنية، فتضحى الأصوات اللغوية الأخرى محظورة في العربية القرآنية، إمّا لأنّ العرب الذين يتكلمون بها تأثروا بغيرهم⁽²⁾؛ فيكون الحظر من جهة الفصاحة، لا من جهة جواز التداول، أو لأنّ تلك الأصوات غير عربية على الإطلاق؛ فيكون الحظر من جهة الحفاظ على الهوية اللغوية لأصوات العربية، وهذا لا يدلّ على العجز عن نطق أصوات أخرى بدليل إمكانية ذلك عند تعلّم بعض اللغات الأجنبية، لكنّ بحث مسألة سبب وجود أصوات في لغة ما، وعدم وجودها في لغة أخرى سراب لا طائل تحته.

أما صوائت العربية الفصيحة، الطويلة منها، والقصيرة؛ فلا تُنطق وحدها معزولة عن صامت قبلها؛ لهذا لا تعدّ أصواتاً مفردة مستقلة، وتدرّس ضمن دائرتي البنية اللغوية الواحدة، والبنى اللغوية المتتابعة.

محظورات أصوات البنية اللغوية المقبولة:

للبنى اللغوية المقبولة في العربية شكلان:

- (1) يُنظر في هذا الاختلاف: البهنساوي، حسام، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص 30-36، و86-106.
- (2) ليس بحتّم أن يكون التأثير بلغّة الأرقام الأخرى، فقد يكون الصوت استصحاباً لمرحلة تاريخية سابقة من مراحل تطوّر الصوت، كما تشير بعض الدراسات التاريخية السامية، كما قد يكون تطوّراً طبيعياً لحقّ بالصوت الأوّل، وهو ما سماه فوزي الشايب بالتطوّر المطلق الذي لا يحدث بتجاور الأصوات. يُنظر: موسكاتي، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ص 48-81. وبعليكي، رمزي منير، فقه اللغة العربية المقارن، ص 188-193. والشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 37-60.

أولهما: البنى الجارية على وفق أبنية الصرف في العربية ممّا له وزنٌ صرفيٌّ يعكس كينونته اللغويّة من حيث أحرفُ الأصل، وأحرفُ الزيادة، وما طرأ على بنيته الصرفيّة الصوتيّة من تصريف في الزيادة، أو الحذف، أو القلب، أو نقل الحركات، أو تبديل الأصوات الصامتة، أو تقصير الصوائت، أو تطويلها، وهذا الشكل من البنى عربيّ الهويّة؛ إذ يعتصمُ بمرجعيّة معجميّة.

وأما ثانيهما فالبنى اللغويّة المقبولة بالتداول في العربية مع أنّ أصلها غير عربيّ، لكنّ تمثيلها الصوتي في العربية قد يكون عربيّاً، فجميع الحروف الصوامت المكوّنة لها تحاكي في الهويّة الصوتيّة حروف البنى العربية الأصل، كما في بعض الأعلام الأعجميّة، نحو: إبراهيم، وإسماعيل، فلا يجوزُ نطقها حسب الأصل التاريخي "إبراهام، أو إشمائيل"، إلا عند إرادة مسمّى معرفي غير المسمّى المتداول في العربية، فإذا سمّي أب ابنه "إبراهيم" فهذا الاسم على التبرّك والتشبيه بإبراهيم عليه السلام، لكن لو قرأ مذيّع اسم الرئيس الأمريكي المشهور (إبراهام لينكولن) (إبراهيم لينكولن) لكان قد أخطأ؛ لأنّ المسمّى خارج دائرة التداول العربية.

وقد يكون تمثيل تلك البنى في العربية غير عربيّ الصوت، فيبقى على أصله، وإن كانت العربية تميل إلى التعريب من جهة التقريب إلى حروفها في النطق، فالنطق تواضعٌ وقصدٌ في سياق اللغويّ المعرفي.

وهذا يعني أنّ الهويّة الصوتيّة للحرف هي المشكّل الأوّل للبنى المتداولة في العربية، فيكون نقض هذه الهويّة سبباً في حظر تلك البنية اللغويّة، وهذا النقض يحدث في الحالات الآتية:

1. الصحّة الصوتيّة.

2. الانسجام الصوتي.

3. العادات الصوتيّة.

فالصحّة الصوتيّة قسيم المعنى والدلالة، والانسجام الصوتي قسيم الائتلاف الصوتي في مقابل التنافر والاختلاف، والعادات قسيم المنبّع الكائن في مقابل المحدث الممكن.

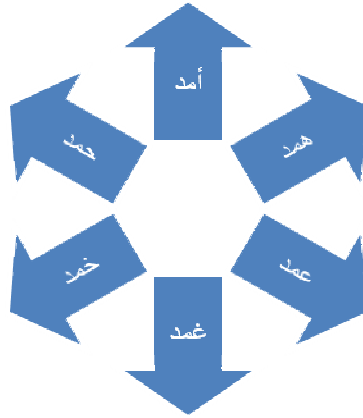
1. محظورات صحّة البنية الصوتيّة

يُقصد بالصحّة الصوتيّة إيفاء كلّ صوتٍ مقبول في العربية حقّه في المخرج والصفة والأداء والائتلاف مع غيره ليتضمّاً وسائر أصوات البنية الواحدة في إبراز المعنى المراد من البنية اللغويّة.

فقد روي أنّ رجلاً قرأ عند عاصم شيئاً من القرآن، فقال له عاصم: والله ما قرأت. ففسّر أبو عمرو الداني كلامه بقوله: يريد أنّك لم تقرأ القراءة على حدّها، ولم توفّ الحروف حقّها، ولا احتديت منهاج الأئمة من القراء، ولا سلكت طريق أهل العلم بالأداء⁽¹⁾.

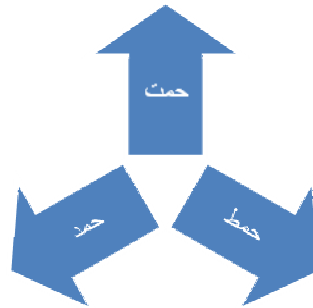
(1) يُنظر: أبو عمرو الداني، التحديد في الإتيان والتجويد، ص 83-84.

فالبنية الصوتية (حَمِد) لها معنى معروف في العربية، وهي تبدأ بصوت الحاء، وهو صوتٌ حلقيّ، فإذا رام المتكلم تحويل صوت الحاء إلى أخواته من أصوات الحلق؛ استطاع أن ينطق بالبنية: (أمد، وهمد، وعمد، وغمد، وخمد) وهذه البنية الصوتية الخمسة لكل واحد منها معنى مباينٌ لمعنى البنية (حَمِد)، كما يظهر في عدم التماثل الرياضي في الشكل الآتي:



فكلُّ بنية تسير في اتجاه دلاليّ مستقلّ عن البنية الأخرى مع أنّ التغيّر الطارئ عليها محصور في احتمالات الأصوات الحلقية وحدها، الأمر الذي يرجّح أنّ الصلّة الصوتية جرّ للمعنى من التحوّلات الصوتية؛ لهذا يغدو الحظر الصوتي في حقيقته حظراً لنقض المعنى الكامن في الأصوات المتضامة للبنية الواحدة، فلو تحوّل صوت الميم من (حمد) إلى صوت الباء؛ فإن الكلمة ستصبح (حبد) وهي بنية غير مستعملة في لسان العرب.

وعند تحويل صوت الدال من (حمد) إلى مقابله المرقّق التاء تصبح الكلمة (حمت)، وإلى مقابله المفخّم الطاء تصبح الكلمة (حمط)، كما في الشكل الآتي:



فصلّة الصوت في البنية بالاقتران التام بين مخرجه وصفاته.

ولكنّ البنية الصوتية قد تلحق بها تغييرات صرفية صوتية مقبولة لا تنقض المعنى العام للبنية، بل تلوّنه بظلال جديدة تنضاف إلى الأصل، نحو تحوّل (حمّد) إلى البني: (حامد، ومحمود، وحميد، ومحمّدة) وغيرها على سبيل الاشتقاق الصغير، وهذه التغيرات والتحوّلات يُرجع في قبولها إلى معايير التصنيف الصرفي للأبنية، فتكون ناقضة للصحة الصوتية للتصنيف الصرفي للبنية (حمّد) وهي فعلٌ ماضٍ، في حين تعدّ الأبنية الأخرى من باب اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، والمصدر الميمي، فالتصنيفات الصرفية المختلفة المتفرّعة عن أصل واحد تبدو آفاقاً لمعنى عامّ واحد قارّاً فيها جميعها، كما في الشكل:



فالتصنيف الصرفي للبنية قيدٌ في الصحة الصوتية للبنية الجارية على وفق مواضع صرف العربية؛ ذلك أنّه يشترط في الصحة الصوتية غير المحظورة عدم نقض الباب الصرفي، فلا يجوز التلقظ بأصوات اسم الفاعل (حامد) مثلاً عند إرادة اسم المفعول (محمود)؛ لهذا أصاب الصرفيون عندما قالوا بنبابة معاني البني لا بنبابة البني نفسها⁽¹⁾ حفاظاً على الصحة الصوتية للبنية، كما في نيابة دلالة وزن (فعليل) عن دلالة وزن (مفعول)، نحو: (قتيل) بمعنى (مقتول)، و(جريح) بمعنى (مجروح)، ودلالة وزن (فَعول) على (فاعِل) نحو: (صَبور) بمعنى (صابِر).

ولا يجوز الإخلال بالصوائت المشكّلة للبنية الصرفية، لكي لا يُصارَ إلى بنية صرفية جديدة تقتضي دلالة تقييدية جديدة كمّد الفتحة الأولى من (كَنَب) فتصبح (كاتَب) وبين البنيتين فرق في التصنيف الصرفي والاستلزام النحوي، ولكي لا يُصارَ إلى بنية صرفية مرفوضة كمّد الحركات الثلاث في (كَنَب) فتصبح (كاتابا) وهي بنية مرفوضة في العربية، أو مّد الضمة من فعل الأمر (قُل) فتصبح (قُول)، أو مدها في الفعل المضارع المجزوم (لم يَعد) فتصبح (لم يَعود)، أو مدها في فعل الأمر (ادْع) فتصبح (ادْعو)، أو مّد الكسرة الأخيرة في (درست) فتصبح (درستي).

(1) يُنظر: الرّضي الأسترابادي، شرح الرّضي على الشافية، ج 1، ص 94، 99، 103، 106.

وثمة إشكالية صوتية تتعلق بقراءة البنية المكتوبة؛ ذلك أنّ القراءة تحويل الشكل المكتوب إلى صوت مسموع بالفعل في القراءة الجهرية، أو بالقوة في القراءة الصامتة بمهارات بصريّة وذهنيّة⁽¹⁾، وقد جرّت عادةً متداولي العربية على عدم إثبات القيود الصوتية على الحروف، وهي الحركات، وإشارات التنوين، وشدة التضعيف، وبعض علامات الترقيم كالتعجب، والاستفهام. ويمكن الانفصال عن هذا الإشكال باستحضار حقيقة العلاقة بين النظام الإملائي في الكتابة، والنظام الصوتي في النطق؛ ذلك أنّ القراءة في العربية حالة استدعاء للفهم، الأمر الذي يعني أنّ حالة القراءة حالة تدبّر في المقروء، وهو الأمر الذي يجعل فعل القراءة في العربية فعل تفاعل مع المقروء، فلا يكون القارئ مؤدياً من غير فهم، فالمذيع عندما يقرأ نشرة الأخبار يقوم بدورين في وقت واحد، أولهما دور المرسل، وثانيهما دور المستقل؛ لأنّه تفكّر فيما قرأ، فأحسن القراءة.

أما المذيع في بعض اللغات الأخرى فلا يحتاج إلى القيام بالدورين معاً، كما في كثير من حالات القراءة بالإنجليزية، نحو:

He is going to USA.

فشكل النظام الكتابي تكفّل بعبء الإرسال لا الاستقبال عند القراءة.

أمّا في العربية فالأمر مختلف، فأمر المذيعين يتلعم ويخطئ عندما يفاجأ وهو على الهواء مباشرة بخبر عاجل يظهر أمامه؛ ذلك أنّه لم يتهيأ له بالفهم المناسب، وهذا الفهم هو السبب الحقيقي وراء ما يلمز به بعض المذيعين من ضعف في الأداء اللغوي، فقد قرأ أحدهم: (عاد بخفي حنين)؛ لأنّه لم يدرك المضمون المعرفي في هذا التركيب الذي صوابه: (عاد بخفي حنين).

وهذا يعني أنّ التلوين الصوتي يصبح ضرورة في حالتين:

الأولى: إذا اعتمد المعنى عليه في التحقّق، نحو:

- أحضّر خالد؟

- أحضّر خالد؟!

ففي الجملة الأولى يجب إظهار نغمة الاستفهام في كلمة "أحضّر"، في حين تحتاج الجملة الثانية إلى نغمة انفعال واندھاش؛ ليغدو التنغيم مؤثراً في الإبانة عن المعاني.

ومثله تقلب الجمل الآتية بين الاستفهام والتعجب والنفي عند افتراض عدم إثبات الحركات، وعلامات الترقيم على النحو الآتي:

- ما أجمل السماء؟

- ما أجمل السماء!

- ما أجمل السماء.

(1) يُنظر في مفهوم القراءة وتطوره وطبيعة القراءة: استيتية، سمير شريف، علم اللغة التعلّمي، ص 24-9.

وأما الثانية فالتناسب مع السياق أو مقام النصّ لا مع نصّ الجملة، فقراءة قصيدة حماسية، أو خبير تحقيق انتصار عسكري تختلف بالتلوين الصوتي عن قراءة قصيدة غزل، أو أداء دور إنسان مشرف على الموت بسبب المرض، ولهذا يسيء بعض الممثلين إلى الشخصية التاريخية التي يؤدون دورها عندما لا يُراعون مقام النصّ في كلّ موقف.

وقد تُفهم الجملة أو الفكرة مع أنّ الأداء الصوتي لكلماتها غير دقيق، وهذا لا يعني بالضرورة أنّ عدم توفية التلوين الصوتي حقّه غير محذور، بل يعني أنّ حالة التفكير والتدبير عند المتلقّي قد جبرت ما في الأداء الصوتي من خلل.

2. محظورات الانسجام الصوتي للبنية

يُقصّد بالانسجام الصوتي ائتلاف الصوت اللغوي في العربية مع سائر الأصوات التي تشكّل بنية الكلمة على المستوى الصرفي، والإدراج بالوصل أو بالفصل على المستوى التركيبي ائتلافاً يحافظ فيه الصوت على هويته الصوتية؛ لكي لا يغدو محظوراً صوتياً بعلّة نقص الانسجام الصوتي على وفق "الذوق السليم، والطبع المستقيم"⁽¹⁾، لا على وفق الإمكانية الصوتية وحدها.

وتقوم فلسفة الانسجام الصوتي في العربية على مبدأ وضوح الأصوات في النطق والسمع، ولتحقيق هذا الوضوح ذهب علماء البلاغة في بحثهم في شروط فصاحة الكلمة إلى اشتراط أن تكون الكلمة من حروف متباعدة في المخرج، والعلّة في ذلك كما قال ابن سنان الخفاجي: "الحروف التي هي أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر، ولاشكّ في أنّ الألوان المتباينة إذا جُمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة"⁽²⁾؛ ولهذا تميل العربية إلى حظر تشكّل البنية الصرفية من ثلاثة أحرف متماثلة؛ "لحزونة ذلك على ألسنة العرب وثقله"⁽³⁾، ولم يُثبت معجم لسان العرب إلا خمسة ألفاظ متماثلة الأحرف استعملها بعض العرب، هي: (ببب، ودد، وقق، و صصص، وننن)⁽⁴⁾، وهذه الألفاظ عقيم⁽⁵⁾، مثل (ببب)، و(صصص)، و(ننن)، ولم يُجمع المعجميون على استعمال العرب لها، فقد أنكر ابن بري (دد)، وقال: "صوابها أن تذكر في فصل (ددن)، أو في فصل (ددا) من المعتل"، وإليه مال ابن منظور⁽⁶⁾. ونسب ابن منظور إلى الأزهري، ولم نجده في التهذيب أنّه قال: "لم يجئ ثلاثة أحرف من جنس واحد، فأوها وعينها ولامها حرف واحد إلا قولهم: قعد الصبي على قفقه وصصصه"⁽⁷⁾.

(1) يُنظر: ابن حمزة العلوي، الطراز، ج 1، ص 107-108.

(2) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 58.

(3) يُنظر: المصدر السابق نفسه، ص 51.

(4) تُنظر هذه البنى في مواضعها من معجم لسان العرب.

(5) اللفظة العقيم هي اللفظة التي لا يشتقّ العرب منها في الاستعمال عدة كلمات على وفق ما يتيح التصريف في العربية من تحولات في المجرّد والمزيد، والمصادر والمشتقات، والمفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث.

(6) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، (ددد) و(ددا).

(7) يُنظر: المصدر السابق نفسه، (ققق).

ويعدّ النحويون توالي الأمثال من الحروف علّة لحذف الحرف الأوّل، وإن كان علامة الإعراب، كما في حذف النون الأولى من "لتعلمن"؛ إذ اجتمعت ثلاث نونات: نون ثبوت رفع الأفعال الخمسة، ونون التوكيد الثقيلة؛ لأنّها نونان مدغمتان، فيقول النحويون في إعرابه:

لتعلمن: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال.

وهذا يعني أنّ علّة توالي الأمثال مقدّمة على إثبات علامة الإعراب.

وإذا تقاربت الحروف في مخارجها من غير فاصلٍ صوتيٍّ اقتربت من التماثل، وثقل النطق بها؛ لهذا تحظر العربية تركيب الجذور الثلاثية والرباعية من السين والتاء والصاد والزاي والطاء والصاد. قال عبد الواحد حسن الشيخ: "وما ذاك إلا لتقارب مخارج هذه الحروف تقارباً يؤدي إلى الثقل والتعاضل في النطق"⁽¹⁾.

وإذا كان في المخرج عدة أحيازٍ كالخلق امتنع تركب الكلمة منه إن كان الانتقال بين أصوات الكلمة من الأعلى ثم الأسفل أو الأوسط، وأمّا إن كان من الأسفل ثم الأعلى منه، فهو جائز جار على مقاييس الصوت في العربية؛ وذلك لصعوبة عود تيار الهواء الواحد في المجرى الواحد إلى الوراء، لهذا ذكر السبكي أنّ رُتّب الفصاحة في تأليف أصوات الكلمة متفاوتة أحسنها ما انحدر فيه المخرج من الأعلى إلى الأوسط إلى الأسفل، وهو الأكثر في الاستعمال⁽²⁾.

وذكر عبد الواحد حسن الشيخ أنّ الحروف التي يمتنع مجيئها في تركيب واحد هي الحروف ذات المخرج الواحد، ولا سيما حروف الحلق إلا أن يُقدّم حرفٌ على الآخر، ولا يجتمع إذا تأخّر، وهو العين والهاء، فالعين إذا قُدّمت جاء التركيب مقبولاً، وإذا تأخّرت لا تتركب، وكذلك العين والحاء، والصاد والجيم، إذا تقدّمت الحاء أو الجيم على العين أو الصاد تركبت، وإذا تأخّرت لم تتركب في أصل العربية⁽³⁾؛ فقد روي عن الخليل بن أحمد أنّه قال: "سمعنا كلمة شنعاء (الهعخع) فأنكرنا تأليفها. سئل أعرابيٌّ عن ناقته، فقال: تركبها ترعى الهعخع. فسألنا الثقات من علمائهم، فأنكروا ذلك، وقالوا: نعرف الخعخع؛ فهذا أقرب إلى التأليف"⁽⁴⁾، ومثلها (عفجق) فالحروف متنافرة من جهة تقارب مخارجها، وقد تؤدي إلى عثار في اللسان⁽⁵⁾.

(1) يُنظر: كتابه، التنافر الصوتي والظواهر السياقية، ص 26. وقد قام علي حلمي موسى بدراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح للجوهري، درس فيها عدة ظواهر، منها ظاهرة تتابع الحروف؛ إذ درس كلّ حرفٍ وما يتبعه أو يتقدّم عليه من الحروف، فجاء بنتائج لافتة تؤكد أن الانسجام الصوتي أساس الاستعمال والتوليد في جذور العربي.

يُنظر كتابه: دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح، ص 29-33.

(2) يُنظر: السبوي، المزهري في علوم اللغة العربية، ج 1، ص 156-157.

(3) يُنظر: الشيخ، عبد الواحد حسن، التنافر الصوتي والظواهر السياقية، ص 26.

(4) يُنظر: السبوي، المزهري في علوم اللغة العربية، ج 1، ص 153.

(5) يُنظر: ابن حمزة العلوي، الطراز، ج 1، ص 104.

وقال: "لولا بحةٌ في الحاء لأشبهت العين، فذلك لم يأتلفا في كلمة واحدة، وكذلك الهاء"⁽¹⁾. وقال: "العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلا أن يُشْتَقَّ فعلٌ من جمع بين كلمتين، مثل: "حيّ على"؛ فتقول: "حيّل"، فهذا من النحت، وإلا فإن العين مع الغين والهاء والحاء والحاء مُهْمَلَات"⁽²⁾.

وقد يُنْقَضُ الانسجامُ الصوتيَّ عندَ دخولِ مقطعٍ لغويٍّ كَالِ التعريفِ على الاسم، فاللام لا تُنْطَقُ إذا جاء بعدها صوت (التاء، أو الثاء، أو الدال، أو الذال، أو الراء، أو الزاي، أو السين، أو الشين، أو الصاد، أو الضاد، أو الطاء، أو الظاء، أو النون)، وهي الظاهرة المعروفة باسم (أل التعريف الشمسية)؛ وذلك أن لام التعريف تتحوّل إلى الصوت الذي وراءها، ثم تدغم فيه على سبيل المماثلة الصوتية⁽³⁾.

فإذا كانت الحالة الصوتية تستدعي الإبقاء على صوت اللام والحروف الشمسية تحدث وقفة قصيرة على اللام، وهذه الوقفة محظورة في البنية الواحدة، لكنها غير محظورة في البنيتين المتواليين؛ وهذا يُفسر السكتة القصيرة على اللام في قوله تعالى: (بَلْ رَأَى) [سورة المطففين، من الآية 14]، لكي لا تُبْدَلِ اللامُ راءً⁽⁴⁾، لكن هذه الوقفة أو السكتة محظورة على بعض الأدوات مثل ياء النداء، فلا يجوز الوقوف عليها؛ ولهذا أصاب يحيى عباينة عندما رأى أن سبب منع نداء الاسم المعرّف بال التعريف صوتي⁽⁵⁾؛ ذلك أن صائت الألف في ياء النداء وهمزة الوصل سيسقطان في الصوت، ومن ثمّ تلتقي الياء مع حرف قمرّي أو شمسيّ، فالحرف القمريّ سنظهر معه اللام، والحرف الشمسيّ ستختفي معه اللام، وطرد القواعد يقتضي تغليب أحد الوجهين، فجاء التغليب بمنع نداء الاسم المعرّف بال التعريف من غير تفصيل في الصوت أو الحرف الذي يلي اللام عند البصريين وجمهور النحاة خلافا للكوفيين الذين أجازوا نداء ما فيه الألف واللام، كأثم غلبوا الحرف القمريّ، فالشاهدان اللذان أووا إليهما كانت أل التعريف فيهما قمرية، وهما قول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسباني شرّا

وقول الآخر:

فديتُك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالودّ عني

ذلك أن لام التعريف لا تمحي إذا كان وراءها الغين أو اللام⁽⁶⁾.

(1) يُنظر: ابن دُرَيْد، جمهرة اللغة، ج 1، ص 47.

(2) يُنظر: الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج 1، ص 60-61.

(3) يُنظر: كمال الدين، حازم علي، تصريف الأسماء في ضوء علم اللغة الحديث، ص 242-243.

(4) يُنظر: السيوطي، المزهرة في علوم اللغة العربية، ج 1، ص 155.

(5) يُنظر: عباينة، يحيى، دراسات في فقه اللغة العربية وال fonologie العربية، ص 30-32.

(6) تُنظر المسألة بتمامها عند أبي البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 335-340.

ويمكن بعلّة المحافظة على الانسجام الصوتي تفسير ظاهرة الإبدال الصرفي في وزن "افتعل" ومشتقاتها⁽¹⁾، فكلّمة "اضطرب" أصلها النظري "اضترّب" تجاورت الضاد والناء، فتحولت الناء إلى طاء للتجانس مع صوت الضاد، وتسهيل النطق المتصل من غير وقفة أو سكتة على الضاد؛ ليتمكّن المتكلّم من لفظ حرفين صحيحين من غير الحاجة إلى تغيير موضع أعضاء نطقه مرتين⁽²⁾؛ ذلك أنّ مثل هذه الوقفة قد توحى بأنّ كلمة انتهت وأخرى ابتدأت، فيحصل إضافة إلى الثقل شيء من اللبس يتنافى مع مقاصد التواصل اللغوي، والاقتصاد في الجهد الصوتي؛ فيكون حظر أصل الإبدال في "افتعل" ومشتقاتها" تغليباً لصفة الانسجام الصوتي على صفة المقدرة على النطق المتكلف.

كما يمكن بعلّة الانسجام الصوتي تفسير المحظور الصوتي عند تصغير ما ثانيه ألف نحو "كاتب" و"دابة" على "كويّيب" و"دويّيب" فاللسان يستحيل عليه الانتقال من ضمة الحرف الأول إلى الألف التي هي صائت طويل⁽³⁾.

3. نقض العادات الصوتية

تكتسب العادات الصوتية حضورها باطراد الاستعمال من غير أن ترتبط بالضرورة بعلم يعرفها المتداولون ويعونها في أدانهم اللغويّ السليم؛ فالعمل في اللغة يكون "على مطرد القياس والعادة المألوفة"⁽⁴⁾، ومعيّار العادة الصوتية إمكانية استعمال وجه آخر على سبيل الاحتمال، لا التحقّق، فتحقّق الضدّ أو الآخر يعدّ خرقاً تحظره العادة الصوتية، فعدم وجود بعض الأصوات في العربية ووجودها في لغات أخرى يرتبط بالعادة لا بعجز الجهاز الصوتي عن النطق بها، فاللغة في المحصلة النهائية ظاهرة إنسانية.

فبعض ظواهر إعلال القلب والتسكين والحذف تعدّ مطردة على سبيل العادة لا على سبيل القانون الوجوبيّ بالجبر والحتم، فيمكن نطق الفعل الأجوف (قال) (قَوْل)، والفعل (باع) (بَيْع) والفعل الناقص (دعا) (دَعَوْ) والفعل (سقى) (سَقَى). كما يمكن إظهار الضمة على الفعل المضارع المختوم بالواو أو بالياء نحو: (يدعو) و(يسقي). ولا يوجد مانع صوتي من إبقاء صوت الألف في الفعل (مضى) عند اتصال تاء التانيث به، كأن يُقال (مضات) فمنع النقاء الساكنين عادة صوتية في العربية، كما أنّ منع الابتداء بالساكن عادة صوتية في العربية.

و"ما جاء وفق العرف الشائع السائد فهو مقبول، وما خالفه فهو مرفوض"⁽⁵⁾، ولهذا يُحظر نقض العادات الصوتية؛ ذلك أنّها أخذت بالتداول المطرد صفة القانون، وأصبح الأصل التقديريّ فيها - إن اتفق الباحثون على القول به - معدوماً في الاستعمال، والمقدّر المعدوم محظورٌ

(1) يُنظر: الطيبي، أحمد، الاقتصاد المورفولوجي في التواصل اللساني، ص 50-53، 61-63.

(2) يُنظر: عبده، داود، دراسات في علم أصوات العربية، ص 92.

(3) يُنظر: الطيبي، أحمد، الاقتصاد المورفولوجي في التواصل اللساني، ص 65.

(4) ابن حمزة العلويّ، الطراز، ج 1، ص 112.

(5) الشيخ، عبد الواحد حسن، التنافر الصوتي والظواهر السياقية، ص 32.

ظهوره، قال النيلي: "التغيير التقديري كالمعدوم"⁽¹⁾؛ ولهذا لا وجه في العربية لإظهار أصل الألف إلا حينما أجازت العربية الإظهار، فالفعل (استدعى) مختوم بالألف، فلا يجوز أن يقال (استدعو) بإظهار الواو المتحركة، وفي المقابل، لا يجوز أن يقال (يباع) إظهاراً للألف مكان الياء من (يبيع).

ولا وجه في العربية لعدم حذف الألف أو تقصيرها عند النقاء الساكنين في كلمة واحدة، نحو (دنت)، فليس من عادة العرب أن يقولوا (دناث)، فوجب العادة حتى "صار الأصل مرفوضاً لا يتكلم به"⁽²⁾.

لكن بعض العادات الصوتية يمكن أن تُنقض في الضرورة الشعرية، كما في جواز إظهار الضمة على حرفي النقل الإعرابي عند الضرورة، فيقال: (يدعو، والقاضي)⁽³⁾، وجواز عدم حذف حرف العلة من الفعل المضارع المعتل الآخر عند الجزم، نحو: (لم يدعو)⁽⁴⁾، وكلمات القلب المكاني الجائز⁽⁵⁾، مثل (معلقة)، و(مرسح)، و(جواز) في بعض اللهجات العربية المعاصرة على القلب المكاني الجائز؛ لأن بعضهم يخرج الكلمة على الأصل، (ملعقة)، و(مرسح)، و(زواج)⁽⁶⁾.

وقد وعى علماء العربية جانب العادات الصوتية في العربية جيداً حين قدموا السماع على القياس بشكل عام، قال الشاطبي: "المتبع هو السماع، والقياس إنما يأتي من ورائه"⁽⁷⁾، وقال: "ولا قياس مع مخالفة السماع"⁽⁸⁾، وفي قراءة القرآن قال أبو عمرو الداني: "القراءة سنة تُتبع، ولا تُعارض بالقياس ولا بغيره"⁽⁹⁾.

وتحدث علماء العربية عما سمّوه الأصول المرفوضة تقديماً منهم لجانب الاستعمال والعادة على جانب القياس ومقتضى النظر العلمي، كأصل الإعلال في نحو (قام) وأشباهاها⁽¹⁰⁾، حتى عدوا ما جاء على أصل القياس منبهةً على الأصل؛ لأنه خلاف العادة لا القياس المجرد، وإن كان الذوق العربي يقبله⁽¹¹⁾ بالتواضع والاستعمال، ولا يرفضه، بل يراه صحيحاً، ولو رام متحدث أن يعود به إلى القياس لكان غير مُنتج لسمت العرب في كلامها، ولسنن العربية في تصرفها، نحو: (استروح، واستنوق، واستنيس، وأطول، وأحوج، وأغيل، وعور، واستحوذ،

- (1) النيلي، الصفوة الصفية، القسم الأول، ج 1، ص 272.
- (2) يُنظر: ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف، ص 217.
- (3) يُنظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص 198.
- (4) يُنظر: الألوسي، الضرائر، ص 120.
- (5) القلب المكاني الجائز هو القلب الذي يوجد منه شكلان مستعملان من الكلمة: الأصل، والفرع.
- (6) يُنظر: عبده، داود، دراسات في علم أصوات العربية، ص 91-92.
- (7) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج 4، ص 38.
- (8) المصدر السابق نفسه، ج 2، ص 200.
- (9) أبو عمرو الداني، كتاب الإدغام الكبير، ص 159.
- (10) يُنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج 1، ص 82-83.
- (11) يُنظر: الشيخ، عبد الواحد حسن، التنافر الصوتي والظواهر السياقية، ص 32.

والقود، والغيب⁽¹⁾ قال ابن جنّي: "فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه على أصول ما غيّر، غيّر، وأنه لولا ما لحقه من العلل العارضة لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيئة المستعملة"⁽²⁾.

كما احتوا بمفهوم العادة الصوتية ما يبدو شاذاً، كحذف النون من الفعل المضارع (يكون) تخفيفاً بعد جزمه، نحو: (لم أك)⁽³⁾، لكن هذه العادة غير مطردة، فيجوز أن يقال على القياس: "لم يكن" بإظهار النون، وتفسير مثل هذا الاختلاف في العادات الصوتية بابه اللهجات وتاريخ تطور النطق؛ لأن العرب كانوا يعيشون في مناطق واسعة داخل الجزيرة العربية، فظهرت بينهم اللهجات، كما أن العربية فرغ من اللغات القديمة في الجزيرة والعراق والهلال الخصيب، فقد يكون حذف النون من المضارع المجزوم (يكن) مرحلة سابقة، يمكن أن يكشف عنها دارسو الساميات.

محظورات أصوات البنى اللغوية المتتابعة المقبولة

إن أي تركيب لغوي صحيح سلسلة من الأصوات المتتابعة، تتخلل كل مجموعة منها سكتات قصيرة جداً يدرك منها المتلقي نهاية الكلمة وبداية ما يليها، حتى إذا انتهت تلك السلسلة؛ ظهرت سكتة أو وقفة أطول من تلك التي بين الكلمات؛ فيتبين المتلقي أن الجملة بمفهوم الفكرة الإيصالية الصغرى قد انتهت، فيكون قد حدث تواصل لغوي صحيح بين المتكلم والسامع، أو الكاتب والقارئ، وهذا التواصل مشروط في المستوى الفصيح من العربية بضرورة مراعاة الضوابط الأداية الآتية:

أ. تحقيق مقتضى الانسجام الصوتي بين البنى اللغوية.

ب. تحقيق المقتضى النحوي للقراءة.

ج. تحقيق الوقف الصحيح.

وعند الإخلال بأي من هذه الضوابط يكون المتكلم قد وقع في محذور لغوي في الأداء الصوتي، قد ينتج عنه خلل في التواصل اللغوي، أو في إيفاء قواعد اللغة ومعاييرها الصوتية والصرفية والنحوية حقها من التطبيق الصحيح الذي يحمي كيانها من الخطأ اللغوي بأشكاله كافة.

أ. محظورات الانسجام الصوتي بين البنى اللغوية

بما أن الكلام سلسلة من الأصوات، بينها سكتات خفيفة تحدد نهاية الكلمة وبداية الأخرى؛ فإن الانسجام بين أصوات السلسلة الكلامية ضرورة للحفاظ على التتابع المرن السلس غير

(1) يُنظر: ابن جنّي، المنصف شرح تصريف المازني، ص 183. وابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف، ص 217. والعيني، شرح المراح في التصريف، ص 214.

(2) يُنظر: ابن جنّي، المنصف شرح تصريف المازني، ص 183.

(3) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 387.

المتكأف بين الأصوات بُغية الاقتصاد في الجهد الصوتي، والمحافظة على صحّة الجهاز الصوتي للإنسان.

وقد سلكت العربية في سبيل تحقيق الانسجام الصوتي بين البنى اللغوية الصحيحة ثلاثة مسالك، هي:

أ. استقباح التنافر الصوتي بين الكلمات.

ب. استقباح ابتسار الكلمات.

ج. التخلّص من العوارض الصوتية التركيبية.

أما استقباح التنافر الصوتي بين الكلمات، فقد اعتنى بإيضاحه البلاغيون، فعَدّوا عدم تنافر حروف الكلمات في التركيب اللغوي شرطاً من شروط الفصاحة، فاستبشعوا قول الشاعر⁽¹⁾:

وقبر حربٍ بمكانٍ قَفْرٍ وليس قُربَ قَبْرِ حربٍ قَبْرُ

فقال ابن حمزة العلوي: "حصل التنافر من جهة تركيب الألفاظ المتقاربة، فحصل من أجل ذلك عثارٌ في اللسان، وتوعّرٌ في المخارج؛ فلأجل ذلك كان متنافراً"⁽²⁾؛ ذلك أنّ تزامن الأصوات المتقاربة المخرج يعيق تحرك آلات إنتاج الصوت اللغوي كاللسان، فسرعة حركته في الأحوال كلّها محدودة، فالحظر من جهة سرعة الأداء الطبيعي في القراءة والنطق؛ لأنّ القراءة البطيئة غير الطبيعية للبيت ممكنة، لكنّ التلفّظ بها كمشي المقيد، فهو مشي لكنّه غير طبيعي.

وأما استقباح ابتسار الكلمات؛ فهو شكل من أشكال التنافر في إدراك حدود الكلمات الصوتية، يحدث عند وصل الكلمات بعضها ببعض، فتكاد معالم الكلمات تصيغ، وتصبح دلالاتها مليسة عدا صعوبة النطق، كقول المتنبي - رحمه الله - في مدح سيف الدولة الحمداني والدعاء له⁽³⁾:

عش ابقَ اسمُ سدِّ فُدِّ جدُّ مرٍ أنه ر فِ اسر نل
غظ ارم صيب احم اغر اسب رُع رُع دل اثن نل

فقد حشد المتنبي في هذا البيت أربعة وعشرين فعل أمر للدعاء لسيف الدولة الحمداني، وما تيسر له هذا إلا باعتماد خاصية الابتسار⁽⁴⁾ اللغوي في العربية عند تحويل الأفعال المعتلة والمهموزة إلى صيغة فعل الأمر، فيُضحى فعل الأمر مكوناً من حرف واحد، مثل: "ال" من

(1) يُنظر: الرّضّي الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، ج 4، ص 487. وقد دارت حول البيت حكايات تثبت صعوبة النطق به حتى تُسبب إلى الجن.

(2) ابن حمزة العلوي، الطراز، ج 1، ص 104.

(3) أبو الطيّب المتنبي، ديوانه بشرح العكبري، ج 3، ص 89.

(4) نقصد بالابتسار اللغوي سقوط حرف أو أكثر من بنية الكلمة عند تحويلها من شكل إلى آخر، أو التقائها بالأحرف الساقطة من النطق كهزمة الوصل، و(أل) الشمسية، أو النقاء ساكنين من غير تحريك الأول.

الفعل الماضي "ولى"، أو من حرفين، مثل: "عش" من الفعل الماضي "عاش"، و"مُر" من فعل الأمر المهموز "أمر"، مع الإفادة من ظاهرة همزة الوصل التي تسقط في درج الكلام، فيتصل السابق باللاحق بإسقاطها؛ ففي القراءة السليمة تتصل بعض الأفعال حتى لتبدو عند ضَعْف التركيز كلمة واحدة مُلبسة نحو اتصال الأفعال الثلاثة الأولى من بيت المتنبي على شكل الكلمة الصوتية "عشِبَقَسْم".

إنَّ هذا الضَرْبَ من الاستعمال اللغوي، وإن كان سليماً من جهة النحو والصرف إلا أنه محظورٌ نسبي من جهة المعنى، فالأصل في الأداء الصوتي مراعاة المعنى بأن تحافظ كلُّ وَحْدَةٍ صوتية على هوية المعنى الذي تحمله بالظهور غير الملبس صوتاً وإملاءً؛ لكي لا تتحوَّل العبارات اللغوية في الأداء الصوتي المنطوق إلى شيءٍ شبيه بالألغاز، يحرف اللغة عن ناموسها الأكبر في توصيل المعاني بين عناصر الموقف الكلامي؛ لهذا إذا التقى حرفان متماثلان في كلمتين: أولهما في آخر الكلمة الأولى، وثانيهما في أول الكلمة الثانية؛ مثل: "ثوبُ بكر، والمالُ لزيد، وخالد دخل، وجابر رمى"؛ تحظر العربية الإدغام الإملائي في الكتابة، وتجعل من الأفصح عدم الإدغام الصوتي اجتناباً للبس إلا على سبيل التخفيف⁽¹⁾؛ ذلك أن مَبْنَى الإدغام في العربية تسكين الحرف الأول، فلا يكون إدغام إلا بعد حذفه، وحذفه يُلبس إعرابه، فإذا كان الحرف الأول من الحرفين المتماثلين في الكلمتين ساكناً نحو: "لم يرخ حاتم، ولم أقل لك، ومن نزل، وقد دخل"؛ صار الإدغام في الصوت واجباً⁽²⁾، وفي الكتابة محظوراً.

وأما سعي العربية إلى التخلص من العوارض الصوتية التركيبية، فيظهر في بعض الحالات التركيبية لالتقاء الساكنين.

أما حالات التقاء الساكنين التركيبية فهي أربع حالات، يمكن التمثيل عليها بالجملة الآتية:

- إذا انتهت المباراة فأخبرني النتيجة

ففي هذه الجملة أربعة أشكال من التقاء الساكنين:

الشكل الأول تمثل في اختلاس نطق ألف المد في (إذا) مع همزة الوصل في الفعل (انتهت) ليظهر حرف النون في النطق بعد حرف الذال.

والشكل الثاني تمثل في حذف الألف الأخيرة (لام الفعل) من كلمة (انتهى) بسبب اتصال تاء التأنيث الساكنة بها (انتهت)، أو ما يُسمى عند بعض المحدثين بتقصير الصائت الطويل بالحذف الجزئي⁽³⁾، وهي حالة صرفية مفردة عندما لا تكون الكلمة في سياق جملة أو تركيب؛ إذ هي في سياق الجملة أو التركيب حالة تركيبية، فيكون حذف الألف أو تقصيرها اقتصاداً في الجهد

(1) يُنظر: ابن حمزة العلوي، المنهاج في شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص 455-456.

(2) يُنظر: المصدر السابق نفسه، ج 2، ص 457.

(3) يُنظر: القرالة، زيد، الحركات في اللغة العربية، ص 113.

الصوتيّ لتحقيق الانسجام الصوتي؛ لأنَّ عدمَ الحذفِ يُوَدِّي إلى التقاء ساكنين من غير وَقْفٍ عارضٍ.

والشكل الثالث يحدثُ إذا جاء الاسمُ المعرَّفُ بِأَل التعريفِ وراءَ تاءِ التأنِيثِ الساكنة فتُكسِرُ التاءَ تخلصاً من التقاء الساكنين الجديدين: التاء، ولام أَل التعريفِ القمرية، أو الحرف الشمسيّ بعدَ أَل التعريف، كما في التقاء تاءِ التأنِيثِ الساكنة من الجملة السابقة مع اللام التي في الاسم "المباراة". ولو صارت الجملة:

- إذا انتهتِ التَّصْفِيَّاتُ فأخبرني النتيجة

فإنَّ الالتقاءَ الصوتيَّ يحدثُ بين تاءِ التأنِيثِ الساكنة، والتاءِ الأولى من الاسم "التَّصْفِيَّاتُ".

وجلِّي أنَّ الانسجامَ الصوتيَّ في هذين الشكلين من التقاء الساكنين مشروطٌ بالأداء الصوتيَّ الطبيعيَّ للكلام من غير الوقف أو الفصل، ولو حصل أيُّ منهما لكانَ محظوراً صوتياً تمنعه قوانين النحو في حال السَّعة والاختيار.

وأما الشكل الرابع فيتمثَّلُ بالتقاء حروف المدِّ الثلاثة "الألف والواو والياء" من غير اعتبار لوظيفتها في الصرف أو النحو بالاسم المعرَّفُ بِأَل التعريف، كما في جملة:

- زارَ مني الحجيجُ

فالألف تسقط في الأداء الصوتيَّ بسبب التقاء الساكنين حتى لتلتبس بحرف الجرِّ لولا قرينة رفع الفاعل وراءها، ومعرفة المقصود بها.

وفي جملة:

- إذا انتهتِ المباراةُ فأخبرني النتيجة

جاءت الياء ضمير نصب متصلاً بأخر فعل الأمر "أخبرني" فسقطت في الأداء الصوتيَّ ما دامت ساكنة في الأداء المقبول⁽¹⁾ في استعمالها، والتقت النون التي قبلها بالنون الأولى من الاسم "النتيجة" لأنَّ أَل تعريفه شمسيَّة، ولو كانت قمريةً لالتقت باللام.

لكنَّ الواو، ومثلها الياء في جمع المذكر السالم المضاف، نحو: "لاعبو، ولاعبي" في جملة:

- لاعبو الفريقِ ملتزمونٌ بتعليماتِ المدربِ

- إنَّ لاعبي الفريقِ ملتزمونٌ بتعليماتِ المدربِ

لا تسقطان تمامَ السقوطِ إلا في الشَّعر مع أنَّهما غير محقَّقَتَي المدِّ، فمدُّهما وسَطٌ تقريباً بين المدِّ والتقصير، والسببُ الصوتيَّ في عدم سقوطهما التامَّ سَعْيُ العربيةِ إلى تحقيق أمن اللبس؛ لكي يظهر الفرق الصوتيَّ بين كلمة "لاعب" المفردة إذا كانت مجرورة، وكلمة "لاعبو،

(1) يُنظر في أحوال نطق ياء المتكلم: الرضوي الأستراباذي، شرح الرضوي على الكافية، ج 1، ص 389-392.

ولاعبي" الدالتين على جمع المذكر السالم⁽¹⁾؛ ولهذا يمكن ترجيح أن علامات إعراب جمع المذكر السالم، والألف في الاسم المثني لا تسقط عند الإضافة بالكلية إذا جاء الاسم المضاف إليه معرفاً بال التعريف، لكنها لا تكون كاملة المد رعاية لدالتها على التثنية أو الجمع.

أما ياء الاسم المثني- وهي ليست للمد - فتحوّل عند الإضافة إلى ياء متحركة، نحو كلمة "لاعي" في جملة:

- إن لاعي الفريق ملتزمان بتعليمات المدرب

والأصل أن هذا التحويل محذور لسكون ياء الاسم المثني، لكن حذفها في الأداء الصوتي للجملة السابقة يوهم أن الكلمة في حكم المفرد، كما أن مداها على منوال ياء جمع المذكر السالم غير ممكن لأنها ليست مدية، وقد توهم بالدلالة على الجمع، فيكون التحريك لتفريق ياء الاسم المثني⁽²⁾ عن غيرها من الياءات؛ وهذا يعني أن حروف المد في آخر الكلمات حقها أن تسقط في النطق إذا وليها اسم معرف بال التعريف ما لم يكن سقوطها مؤدياً إلى اللبس، فتقتصر قليلاً، أو تحرك رعاية لدالتها الصرفية، ووظيفتها النحوية، كما في ظهور المد في واو الجماعة وألف الاثنين اللتين تتصلان بالأفعال إلا في حالات قليلة⁽³⁾.

ب. محظورات المقتضى النحوي للقراءة

اللغة عادة مألوفة يجرد النحاة والصرفيون من تتبعها قوانين تعليمية، لهذا كان من شروط فصاحة اللغة أن تكون جارية على العادة المألوفة، فلا تكون خارجة عن الاستعمال، فتكون شاذة عن الاستعمال المطرد في معناها وبنائها وإعرابها وتصريفها؛ لأن كل واحد من هذه الأمور له قياس يحصره ومعياري يضبطه⁽⁴⁾؛ ولهذا لا نعرف على وجه اليقين علة قاطعة الدلالة لسبب رفع الفاعل مثلاً، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وجزم الفعل المضارع المسبوق بحرف جزم، وما شابه؛ لكن النحاة تبيّنوا أن ثبوت رفع الفاعل صار قانوناً واجب الاتباع، يصبح من لا يتقيد به مخطئاً غير جارٍ في كلامه على سنن العرب، وإن طأوعه اللسان في نصبه أو جزمه أو التصرف فيه على وجه غير مألوف في العربية؛ لهذا تحظر العربية صوتياً عدم تحقيق مقتضى الإعراب، فلا يجوز قراءة نصّ قراءة اعوجاج وانحراف يأتي الفاعل فيها مجروراً، والمفعول مرفوعاً، والمضاف إليه مجروراً، وعندما يحدث مثل هذا الانحراف يجد السامع فيه نشازاً عن المألوف، سواء أعرف وجه الصواب أم لم يعرف.

(1) لا يخفى على المدقق أن ثمة قرائن لفظية وسياقية في الجملة تساعد على تحديد دلالة الكلمة، لكن الأصل أن تدل الكلمة بذاتها على وظيفتها الدلالية والصرفية أفراداً وتثنيةً وجمعاً.

(2) يُنظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 108.

(3) ينظر في تفصيل الحالات التطبيقية: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 105-112.

(4) ابن حمزة العلوي، الطراز، ج 1، ص 113.

ومن الأخطاء الصوتية الشائعة في عدم تحقيق مقتضى الإعراب عدم إيفاء الفعل المضارع المعتل الآخر حقه، ولا سيما عند الجزم، فلا يجوز في حال السعة والاختيار إظهار صوت الواو في الفعل المضارع المجزوم، نحو:

- لم يدع

بل يجب إظهار الضمة، كما لا يجوز الاكتفاء بصوت الضمة من غير مدّ عند رفعه، نحو:

- يدعو زيد إلى الخير

وربما فهم المعنى، وإن وقع اللحن في الصوت، ولكن هذا الفهم ليس مسوغاً لزيغ الإعراب؛ لأنه مؤذن بتغير العادة اللغوية، كما هو الحال في اللهجات العربية المحكية. وتغير العادة اللغوية يمكن أن يتخذ ذريعة لتعديد اللهجة، وسلخها بقوانين تصريفية وصوتية وتركيبية عن أمها الفصيحة؛ ولهذا لم يبال النحاة بقوله ابن الطراوة الأندلسي عندما قال: "إذا فهم المعنى؛ فارفع ما شئت، وانصب ما شئت"⁽¹⁾، فردّ عليه ابن أبي الربيع بقوله: "النحويون كلهم - من يعول عليه منهم - يقولون: إن العرب تلتزم رفع الفاعل، ونصب المفعول، فهم المعنى من غير الإعراب أو لم يفهم"⁽²⁾، بل ذهب جمهور النحاة إلى أن قلب الإعراب لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية على استبشاح⁽³⁾.

ويشيع على سبيل الخطأ الصوتي التصريفي عدم تحقيق همزة القطع في مواضعها، أو إظهارها في غير مواضعها، كأن يُقرأ على سبيل الخطأ:

- إذا إنتهت المباراة فأخبرني النتيجة

فالفعل (إنتهت) حقه همزة الوصل، لا القطع، والفعل (أخبرني) حقه همزة القطع، لا الوصل نطقاً وكتاباً؛ لأنه فعل أمر من الماضي المبدوء بالهمزة (أخبر).

وثمة عادة صوتية باستثناء الأسماء العشرة⁽⁴⁾ من همزة القطع، وإن كان من الشائع على سبيل الخطأ الصوتي سماعها بهمزة قطع، وقد يكون السبب في شيوع هذا الخطأ راجع إلى نظام الكتابة في العربية، فالهمزة من أهم مشكلات الكتابة في العربية قديماً وحديثاً.

(1) ينظر ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 262. والملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 197-200.

(2) ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 263.

(3) ينظر المصدر السابق نفسه، ج 1، ص 262-263. وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 3، ص 236-238.

(4) الأسماء العشرة هي: اسم، وابن، وابنم، وابنة، وامرأة، وامرؤ، واثنان، واثنان، واست، وايم الله.

ج. محظورات الوقف

يُقصدُ بمصطلح "الوقف" في هذا البحث الموضع الذي يجوزُ أن تنتهي عنده الجملة صوتياً عند الكلام، لا أحكام الوقف على الحرف الأخير من الكلمة؛ فهي مقررة معروفة في مظان النحو العربي⁽¹⁾؛ ذلك أن سؤال البحث الفرعي في هذه المسألة يتمثل بمحاولة استكناه موضع السكّنة الصوتية التي تُشعر بوقف يسير يحتاجُ إليه المتكلم لدواعٍ مختلفة، كالانتهاء من الكلام، أو انتهاء الجملة، أو الفصل بين فكرتين متواليتين، أو انقطاع النفس، أو الحرص على حماية صحّة الجهاز الصوتي في جسم الإنسان، أو حالة الجسم من تعبٍ ونحوه، أو المستوى العمري، أو جنس المتكلم، فالقدرة الصوتية لدى المرأة تختلف عن القدرة الصوتية لدى الرجل بسبب الاختلاف في طول الوترين الصوتيين، ودرجة اللزوجة والرّفّة.

والمعنى مناطُ الوقف في العربية، وهو يرتبط برعايته ارتباطاً وثيقاً⁽²⁾ حتى إن علماء التجويد عندما قسموا أنواع الوقف في قراءة القرآن - على اختلافٍ بينهم في أقسامه⁽³⁾ - اتّفوا على ضابطٍ عام، صاغه أبو عمرو الداني بقوله: "لا ضيق في سنّة، ولا عربية"⁽⁴⁾، وشرط على القراء لإتقان الوقف الإحاطة "بنصيبٍ وافرٍ من علم العربية"⁽⁵⁾ بحفظ نظم الكلام حتى يستغني ما بعده عمّا قبله⁽⁶⁾.

ففي جملة

- ما حضر زيدٌ مُبتسماً

لو وَقَفَ المتكلم على الفاعل (زيد)، ثم استأنف لأوهم أن زيداً ما حضر، ولألْبَسَ على السامع فهم كلمة (مُبتسماً)، ومثلها عدم جواز الوقف على كلمة (بينهما) في قوله تعالى: (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لآعيبين) [سورة الأنبياء، آية: 16] فمناط إكمال المعنى يقتضي عدم الوقف على ما قبل الحال؛ إذ الحال في هذه الآية، وما يُقاس عليها قيدٌ أساسٌ لا يُستغنى عنه في فهم المراد من الجملة؛ لهذا لا يجوزُ الوقف على كلِّ ما يؤدي إلى نقض المعنى منعاً للْبَسِ، كما يجب الوقف على ما يؤدي وصله إلى نقض المعنى.

(1) يُنظر على سبيل المثال: السيوطي، همع الهوامع، ج 3، ص 385-401. ومن الدراسات الحديثة دراسة: محمد سالم محيسن، الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية، ط 1. ومحمد خليل نصر الله فراج، الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الرسالة رقم 159، 2001م.

(2) يُنظر: محيسن، محمد سالم، الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية، ص 45.

(3) يُنظر: أبو عمرو الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، ص 7. والسجاوندي، كتاب الوقف والابتداء، ص 113-

117. ومحيسن، محمد سالم، الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية، ص 45-51.

(4) أبو عمرو الداني، المكتفى في الوقف والابتداء، ص 7.

(5) أبو عمرو الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص 176.

(6) السجاوندي، كتاب الوقف والابتداء، ص 115.

فأما ما يؤدّي إلى نقض المعنى وهو من تمامه فهو الوقف بين العامل وما عمل فيه كالفعل وما عمل فيه من فاعل، ومفعول، وحال، وظرف، ومصدر، وكالشرط وجزائه، والطلب وجوابه، والمبتدأ وخبره، والصلة الموصول، والتابع والمتبوع، والمضاف والمضاف إليه، وحروف المعاني وما تدخل عليه، العاملة منها وغير العاملة؛ كحروف الجزم، والنصب، والجر، والعرض، والتنبيه، والاستفتاح، والتوبيخ، والزجر، والاستقبال، والتوكيد، والتحقيق، وما شابه⁽¹⁾؛ لأنّ الوقف قيل التمام مؤذن بحرم المعنى وإفساد النظم.

وتوجبُ العربيةُ الوقفَ بين كلمتين متناقضتين متتابعتين في الصوت رعايةً للمعنى وحفظاً للنظم إذا كان ثمة محذوف بينهما، كما في الوقف على كلمة (عوجاً) في قوله تعالى: (ولم يجعل له عوجاً قيماً) [سورة الكهف، الآية: 1-2] قال العليمي: "كان حفص عن عاصم يسكت يسيراً على (عوجاً)؛ تنبيهاً على تمام الوقف"⁽²⁾، فالراجح في توجيه الإعراب أن يكون تقدير الكلام: ولم يجعل له عوجاً جعله قيماً، فكلمة "عوجاً": حال للفعل المحذوف بدلالة الكلام عليه على سبيل الإيجاز⁽³⁾، وليست مفعولاً به ثانياً للفعل (جعل) لتناقض المفعولين في المعنى، وانقضاء معنى التصيير.

المحظورات الصوتية بين الاتفاق والافتراق

الأصوات اللغوية ظاهرة لفظية، الأصل في دراستها عدم الاختلاف في وصفها ما دام الناطق الموصوف كلامه غير مختلف فيه، فإذا وقع اختلاف في تحديد الناطق فقد يقع اختلاف في وصف كلامه؛ لهذا يصعب الكلام على اختلاف حقيقي مؤثر بين علماء العربية في الأداء الصوتي الذي اتُخذ نُكَاةً في تعويد العربية إلا في دائرتين.

الدائرة الأولى: دائرة عصر الاحتجاج الذي يمتد ثلاثة قرون بين الجاهلية والإسلام بالتساوي على الشائع بين الجمهور، وهذا الامتداد طويلاً نسبياً يسمح بظهور تغيرات صوتية طبيعية استجابة لقانون الحياة في اللغة، كما أنّ الرقعة المكانية في قلب الجزيرة العربية التي تنتشر فيها قبائل العرب المحتج بلغتهم كبيرة نسبياً تسمح بنمو ظواهر صوتية خاصة ببعض القبائل. فثمة اختلاف في وصف صوت الضاد وتحديد مخرجه بين سيبويه⁽⁴⁾ والمحدثين من علماء أصوات العربية، مثل: كمال بشر⁽⁵⁾، والبدرائي زهران⁽⁶⁾، وعبد المنعم الناصر⁽⁷⁾ الذين اجتهدوا في ردم هوة الاختلاف اجتهادات متباينة، منها احتمال طروء تطوّر على نطق

- (1) يُنظر: أبو عمرو الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص 175-176. والسجاوندي، كتاب الوقف والابتداء، ص 114-115. وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج 1، ص 410.
- (2) العليمي، فتح الرحمن في تفسير القرآن، مج 4، ص 144.
- (3) في تخريج هاتين الكلمتين خلاف بين النحاة. يُنظر: الزمخشري، الكشاف، ج 2، ص 657. وأبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 94.
- (4) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 432-435.
- (5) يُنظر كتابه: علم الأصوات، ص 253-272.
- (6) يُنظر كتابه: في علم الأصوات اللغوية وعيوب النطق، ص 222-225.
- (7) يُنظر كتابه: شرح صوتيات سيبويه، ص 69-73.

صوت الضاد، وكيف دار الأمرُ فصوتُ الضاد مشكّلةً تاريخيةً في علاقته بصوت الظاء، عبّرت عنها كُتُب الفروق بين الصوتين⁽¹⁾، وأبرزها ساجقلي زاده في رسالة بعنوان: "كيفية أداء الضاد" أثبتت فيها شيوع الخطأ في أداء صوت الضاد حتى بين بعض قراء القرآن الكريم لصعوبة إخراج⁽²⁾ الأمر الذي يرجح حدوث تطوّر في نطق الضاد.

ونسب اللغويون والنحاة إلى بعض القبائل ظواهر صوتية، كظاهرة الاستنطاء بتحويل العين الساكنة نوناً، فيقال في (أعطى) (أنطى)، وهي لهجة منسوبة إلى عدة قبائل، كقبيلة سعد، وهذيل، والأزد، وقيس، والأنصار، وأهل اليمن، وقيل: إنها لهجة العرب العاربة⁽³⁾. وظاهرة التثنية بكسر حرف المضارعة في الفعل المضارع التي سُميت بتثنية قبيلة بهراء، وقد نُسبت إلى غيرها، وظاهرة العننة بقلب الهمزة عيناً، وغيرها من الظواهر التي قرنت بها بعض آي القرآن⁽⁴⁾، لكنّها لا تمثل اللسان العربي، بل تمثل لهجة قبيلة أو منطقة يميل النحاة إلى تخطئة القياس عليها في حال السعة والاختيار، ليس من باب الرفض والردّ، بل من باب الحرص على انسجام النظام الصوتي للعربية وأطراده.

وأما الدائرة الثانية فدائرة الضرورة الشعرية؛ ذلك أنّ الشعر العربي ظاهرةً صوتيةً تنضبطُ ببحور الشعر وتفعيلاتها، ومعروف أنّ الشعرَ موضعَ ضرورة، فشجر خلاف بين النحاة في مدى قبول بعض الضرائر الشعرية الصوتية في موضعين: أولهما: الحذف. وثانيهما: الزيادة.

ففي الحذف مالّ ابنُ عصفور والجمهور⁽⁵⁾ إلى عدم جواز حذف معمول الحرف المختصّ، المختصّ، كحذف الفعل المضارع المجزوم بعد "لم" الجازمة إلا في الضرورة الشعرية، والمسألة المبحوثة هي مسألة الاجتزاء الصوتي في الضرورة الشعرية، فقد يضطر الشاعر إلى اجتزاء بعض الكلام بالحذف اتكاءً على سداد سياق الكلام فجوة المحذوف الصوتي، كما في باب ضرائر الحذف⁽⁶⁾، كحذف نون جمع المذكر السالم ونون المثني لغير إضافة⁽⁷⁾، أو حذف واو الضمير المنفصل "هو"⁽⁸⁾، وهذا الحذف يمكن قبوله في الضرورة الشعرية إذا كان ممّا ثبت استعماله في شعر عصر الاحتجاج، أما إذا كان مخترعاً على غير مثال سابق، فلا يجوز قبوله لا في حال السعة والاختيار، ولا حال الضرورة والاضطرار؛ فالأصل في الضرائر الحصر لا الاختراع والتوليد، فإذا اجتزأ شاعر كلمة "الرّجل" في لفظة "الرّج" كان اجتزأه خطأ غير مقبول في العربية.

- (1) تُنظر سلسلة كتب الضاد والطاء التي حقّقها حاتم الضامن، نحو كتاب: الفرق بين الظاء والضاد، للزنجاني، والاعتماد في نظائر الظاء والضاد لأبن مالك، وغيرهما.
- (2) يُنظر: ساجقلي زاده، كيفية أداء الضاد، ص 17-26.
- (3) يُنظر: الزبيدي، سعيد جاسم، من إشكاليات العربية، ص 147-149.
- (4) يُنظر بتوسّع: المرجع السابق، ص 146-170.
- (5) يُنظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 184. والألوسي، الضرائر، ص 68-69.
- (6) يُنظر الباب عند: الألوسي، الضرائر، ص 39-85.
- (7) ينظر: المصدر السابق نفسه، ص 49، 74-75.
- (8) يُنظر: المصدر السابق نفسه، ص 52-54.

وفي الزيادة حاول النحاة والصرفيون حصرَ مواضع الزيادة في الضرورة الشعرية⁽¹⁾؛ لأنَّ الزائد قد يكونُ أمانةً على صيغة أو وزن أو فصيلة أو موقع إعرابي، فتؤدي الزيادة إلى اللبس، كما في زيادة "أل التعريف" في أول الفعل المضارع، فهي من أقبح الزيادات، قال الألويسي: "أل) مختصة بالأسماء على جميع وجوهها"⁽²⁾.

لكنَّ ثمة زيادةً مُستساغة شائعة في الشعر العربي، تتمثل في ظاهرة إشباع القوافي، وهو على شكلين: إشباع حقيقي بمدِّ الحركة، وإشباع غير الحقيقي بكسر الفعل المضارع المجزوم، ثم إشباعه، ويحدث الأمر نفسه مع ضمير الهاء المذكر، فيجوزُ مدّه إذا سبق بمتحرك، نحو "له" فتصبح "لهو"، أمّا المحظور في الإشباع فهو الإشباع في درج الكلمة في بنيتها الداخلية، لا في بنيتها الخارجية بالحركة المناسبة التي تظهر على آخر الكلمة عادة، كأنَّ يُشبع قائلُ الفعل المضارع "أنظرُ" بمدِّ ضمة الظاء، فيصبح "أنظُرُ"، قال ابنُ جنّي: "إذا احتاج الشاعرُ إلى إقامة الوزن مطّل الحركة، وأنشأ عنها حرفاً من جنسها"⁽³⁾، وذلك قول الشاعر⁽⁴⁾:

وأنتي حيث ما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنو فأنظُرُ

فالأصل "أنظرُ"، لكنّه أشبع ضمة الظاء، وقد استشهد ابنُ فارس بهذا البيت على اختلاف لغات العرب بالزيادة⁽⁵⁾.

وهذا الإشباع محظور في غير الضرورة الشعرية، قال الشلّوبين عنه: "الإشباع للحركات إنّما هو من قبيح ضرورات الشعر"⁽⁶⁾؛ لأنّه يؤدي إلى خرم أبنية الكلم في العربية؛ فليس في أبنية الفعل في العربية وزن "أفْعولُ"؛ لهذا عدّه الشاطبي: "غير معتبر في القياس، ولا مُعولٍ عليه؛ لأنّ مجيء هذا الضرب في الشعر لم يكثر"⁽⁷⁾.

الخاتمة

تبين البحث أنّ الحظر الصوتي منوطٌ بعدم الأداء الصوتي السليم للعربية في دائرة الصوت المفرد، أو الصوت المزموم مع غيره لتأليف كلمة مفردة، أو الصوت المتتابع ضمن عدة كلمات؛ ذلك أنّ لكلّ صوت في العربية هويته الخاصة به مخرجاً وصفةً وأداءً على الأفراد أو الاقتران مع غيره من الأصوات مع مراعاة البعد الدلاليّ عند اقتران الأصوات لتشكيل دلالة ما.

(1) يُنظر: المصدر السابق نفسه، ص 200-233.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 214.

(3) ابن جنّي، الخصائص، ج 2، ص 317.

(4) يُنظر: المصدر السابق نفسه، ج 2، ص 318. وله أيضاً: سرّ صناعة الإعراب، ج 1، ص 26، والبيت لابن هرمة، في ديوانه، ص 118.

(5) يُنظر: ابن فارس، الصحاح، ص 30.

(6) الشلّوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج 1، ص 351.

(7) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج 1، ص 239.

وتبيّن أنّ العربية في الجانب الصوتي تُراعي بَعْدَ صِحّة أداء الصوت الانسجام مع الأصوات الأخرى في البيئة الصوتية أداءً ومعنى ونحوً واقتفاءً للعادات الموروثة في النطق مع توسيع دائرة المباحات المقنّنة في العربية لاحتواء ضرورات لغة الشعر كإشباع القوافي.

عناصر الأصالة والحدّثة في البحث

سعى البحث إلى التوازن بين عناصر الأصالة والحدّثة في المنطلقات والمعالجات قصد الوصول إلى نتائج علمية متوازنة، تحترم الموروث الناجز، وتفيد من الحاضر المنجز.

وقد تمثّلت عناصر الأصالة في المناحي الآتية:

أ- اعتماد المستوى الفصيح المحتجّ به من اللغة العربية الذي يمثّل ظاهرة اللسان العربي بعيداً عن التباينات اللهجية غير المقعدة في الدرس العربي الموروث.

ب- التنبيه على المسالك الصوتية التي لا يجوز السير فيها حفاظاً على الهوية الصوتية المتوارثة للغة العربية.

ت- إبراز عنصرَي الاتفاق والافتراق في المحظورات الصوتية لاحتواء الاختيارات الصوتية الجائزة عند التعدّد.

أمّا عناصر الحدّثة، فتمثّلت في المناحي الآتية:

أ- الإفادة من المنجزات الصوتية الحديثة في علم الأصوات على مستوى التطبيق، والتفسير.

ب- التوازن بين عنصرَي اللفظ والمعنى من جهة، وعنصرَي الاختيار والمناسبة من جهة أخرى عند المعالجة عملاً بالرؤية المتكاملة التي لا تجزئ الظاهرة الصوتية.

ت- إبراز العادات الصوتية في العربية تنبيهاً على البعد الاجتماعي لعلم الأصوات الحديث.

وقد أفاد البحث من عناصر الأصالة والحدّثة في تبيين صفة الانسجام الصوتي في العربية المنطوقة، فأعاد الحظرَ والجواز والاستعمال إلى حرص العربية على التمسك بهذه الصفة الأداية الصوتية على مستوى الصوت المفرد وحده، أو داخل كلمة مقبولة، أو ضمن تركيب مقبول في العربية في تكامل واضح بين قوانين الأصوات والصرف والنحو.

Sources and Reference

- 'Ababneh, Yahya, *Derasaat Fy Feqh Al-Lughah Al-'Arabeyah Wa-l funulojya Al-'Arbyh*, 1st Edition, Dar Al-Shuruuq, Jordan, 2000 CE.
- 'Abdh, Dawod, *Derasaat Fy 'Elm Aswat Al-'Arabeyah*, Al-Sbah Institution, Kuwait, 1979 CE.
- Abu Al-Brkat Al-Anbary, 'Abdul-Rahman Bin Muhammed , *Al-Ensaf Fy Msa'el Al-Khlaf*, Verified By: Muhammed Muhyy Al-Dyn 'Abdul-Hamyd, Manuscript of Dar Al-Fkr, Beirut .
- Abu 'Amr Al-Dany, 'Othman Bin Sa'eed, *Ketaab Al-Edgham Al-Kabyr*, Verified By: 'Abdul-Rahman Hasan Al-'Aaref, 1st Edition, 'Aalm Al-Kutub , Cairo , 2003 CE.
- Abu 'Amr Al-Dany, 'Othman Bin Sa'eed, *Al-Muktafa Fy Al-Wqf Wal Ebtada'*, Verified By: Muhy Al-Dyn 'Abdul-Rahman Ramadan, 1st Edition, Dar 'Ammar, Jordan, 2001 CE.
- Abu 'Amr Al-Dany, 'Othman Bin Sa'eed, *Al-Tahdyd Fy Al-Etqan Wal-Tajwyd*, Verified By: Ghanem Qaduury Al-Hamad, 2nd Edition, Dar 'Amar, Jordan, 1999 CE.
- Abu Hayaan Al-Andalusy, Athyr Al-Dyn Muhammed Bin Yusuf, *Tafsyr Al-Bahr Al-Muhyt*, Verified By: 'Adel Ahmad 'Abdul-Mawjoud *et. al.*, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-'Elmyh, Beirut, 1993 CE.
- Al'Akbary, 'Abdullah Bin Al-Husein, *Deywaan Aby Al-Tayeb Al-Mutanaby Besharh Al-'Akbar*, Dar Al-Ma'refah, Beirut.
- Al-Al-Ousy, Mahmoud Shukry, *Al-Dra'er*, Verified By: Muhammed Bahajah Al-Athary, 1st Edition, Dar Al-Afaaq Al-'Arabeyeh, Cairo , 1998 CE.
- Al'Awtaby Al-Suhary, Salmah Bin Muselm, *Ketaab Al-Ebanah Fy Al-Lughah Al-'Arabeyah*, Verified By: 'Abdul-Karym Khalyfah and Nasrat 'Abdul-Rahman Wa Salah Jaraar Wa Muhammed Hasan 'Awwad Wa Jaser Abu Safeyeh, 1st Edition, 1999 CE.

- Al'Ayny, Badr Al-Dyn Mahmoud Bin Ahmad, *Sharh Al-Marah Fy Al-Tasryf*, Verified By: 'Abdul-Satar Jawad, Al-Rashyd Prints, Baghdad, 1990 CE.
- Al-Bahnsawy, Husam, *Al-Derasat Al-Sawteyah 'End Al-'Olamaa' Al-'Arab Wa Al-Dars Al-Sawty Al-Hadyth*, 1st Edition, Maktabat Zahra' Al-Sharq, Cairo, 2005 CE.
- Al-Bdrawy Zhran, *Fy 'Elm Al-Aswat Al-Llghaweyah Wa 'Oyoub Al-Nutq*, 1st Edition, Dar Al-Ma'aref, Egypt, 1994 CE.
- Al-Khaleel Bin Ahmad Al-Frahedy, *Ketaab Al-'Ayn*, Verified By: Mahdy Al-Mkhzoumy and Ibrahim Al-Samera'ey.
- Al-Mubarrad, Muhammed Bin Yazyd, *Al-Muqtadab*, Verified By: Muhammed 'Abdul-Khaleq 'Odaymah, Manuscript of 'Aalm Al-Kutub, Beirut.
- Al-Nyly, Ibrahim Bin Al-Hussein, Al-Safwah Al-Safeyah Fy Sharh Al-Durah Al-Alfeyah, Verified By: Muhsen Salem Al'Omyry, Publications of Umm Al-Qura University, Mecca, 1999 CE.
- Al-Qraleh, Zayd, *Al-Harkat Fy Al-Lughah Al-'Arabeyah*, 1st Edition, 'Aalm Al-Kutub Al-Hadyth, Jordan, 2004 CE.
- Al-Rady Al-Astrabadhy, Muhammed Bin Al-Hasan, *Sharh Al-Rady 'Ala Al-Kafeyah*, Verified By: Yusuf Hasan 'Omar, Qar-Younes University, Lybya, 1978 CE.
- Alrady Al-Astrabadhy, Muhammed Bin Al-Hasan, *Sharh Shafyat Ibn Al-Hajeb M'a Sharhe Shwahedeh Lil-Bghdady*, Verified By: Muhammed Noor Al-Hasan and Muhammed Al-Zafzaf and Muhammed Muhyy Al-Dyn 'Abdul-Hamyd, Dar Al-Kutub Al-'Elmeyah, Beirut, 1982 CE.
- Al-Sajawandy, Muhammed Bin Tayfor, *Ketaab Al-Waqf Wa Al-Ebtada'*, Verified By: Muhsen Hashem Darweesh, 1st Edition, Dar Al-Manahej, Jordan, 2001 CE.

- Al-Shateby, Ibrahim Bin Mousa, *Al-Maqasd Al-Shafeyah Fy Sharh Al-Khulasah Al-Kafeyah*, Verified By several researchers, 1st Edition, 'Um Al-Qura University, Mecca, 2007 CE.
- Al-Shayeb, Fawzy, *Athar Al-Qawanyn Al-Sawteyah Fy Bina' Al-Kalemah*, 1st Edition, 'Alam Al-Kutub Al-Hadyth, Jordan, 2004 CE.
- Al-Shaykh, 'Abdul-Wahed Hasan, *Al-Tanafur Al-Sawtey Wal-Zwahr Al-Syaqeyah*, 1st Edition, Maktabat Al-Esh'a', Egypt, 1999 CE.
- Al-Shlwabyn, 'Omar Bin Muhammed, *Sharh Al-Muqademah Al-Jazwleyah Al-Kabyr*, Verified By: Turkey Sahu Al-'Otaiby, 2nd Edition, Al-Resalah Society, Beirut, 1994 CE.
- Al-Siyrafy, Al-Hasan Bin 'Abdullah, *Sharh Kitab Sybaweyh*, Verified By: Ahmd Hasan Mahdly and 'Ali Sayed 'Ali, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-'Elmeyah, Beirut, 2008 CE.
- Al-Suyuty, 'Abdul-Rahman Bin Aby Bakr, *Al-Ashbah Wa-l-Nza'er Fy Al-Nahw*, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-'Elmeyah, Beirut , 1984 CE.
- Al-Suyuty, 'Abdul-Rhmn Bin Aby Bakr, *Al-Muzher Fy 'Oloum Al-Lughah Al-'Arabeyah*, Corrections by: Fu'aad 'Ali Mansour, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-'Elmeyah, Beirut, 2009 CE.
- Al-Suyuty, Jalal Al-Dyn 'Abdul-Rahman Bin Aby Bakr, *Ham'e Al-Hawam'e Fy Sharh Jam'e Al-Jwam'e*, Verified By: Ahmad Shms Al-Dyn, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-'Elmeyah, Beirut, 1998 CE.
- Al-Tayby, Ahmad, *Al-'Iqtasad Al-Murfunuluju Fy Al-Tawasul Al-Lesany*, 1st Edition, 'Aalm Al-Kutub Al-Hadyth, Jordan, 2010 CE.
- Al'Ulaymy, Mujyr Al-Dyn Bin Muhammed Al-Mqdsy, *Fath Al-Rhaman Fy Tafsyir Al-Quran*, Verified By: Noor Al-Dyn Taleb, 1st Edition, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Qatar, 2009 CE.
- Al-Zamkhshary, Mahmoud Bin 'Omar, *Al-Kashaf*, Verified By: 'Abdul-Razaq Al-Mahdy, 1st Edition, Dar Ehya'a Al-Turath Al-'Arby, Beirut, 1997 CE.

- Al-Zubaidy, Sa'eed Jasem, *Men Ishkalyat Al-'Arabeyah*, 1st Edition, Dar Kunuz Al-Ma'refah, Jordan, 2012 CE.
- Ba'albaky, Ramzy Munyr, *Feqh Al-Lughah Al-'Arabeyah Al-Muqaren*, 1st Edition, Dar Al-'Elm Lil-malayyn, Beirut, 1999 CE.
- Bishr, Kamal, *'Elm Al-Aswat*, Dar Gharyb, Egypt, 2000 CE.
- Bishr, Kamal, *Jadaleyat Al-Fekr Al-'Araby Fy Tanawul Al-Nahw*, Majalat Judhour, Culture and Literature Club, Jeddah, Vol. 30, Issue 12, year 2010 CE.
- El-Malkh, Hasan Khamys, Nazaryah Al-T'alyf Fy Al-Nahw Al-'Araby Bayn Al-Qudamaa' Wal Muhdethyn, 1st Edition, Dar Al-Shuruuq, Jordan, 2000 CE.
- Faraaj, Muhammed Khalyl Nasrullah, *Al-Waqf Wa Waza'efuh 'End Al-Nahwyyn Wal Quraa'*, Hawlyaat Al-Adab Wal-'Uluum Al-Ijtma'eyah, University of Kuwait, Letter No. 159, 2001 CE.
- Ibn Aby Al-Rubay'e Al-Eshbyly, 'Obydullh Bin Ahmad, *Al-Basyt Fy Sharh Jumal Al-Zjjajy*, Verified By: 'Eyad Al-Thbyty, 1st Edition, Dar Al-Ghrb Al-Eslamy, Beirut, 1986 CE.
- Ibn Al-Hajeb, 'Othman Bin Aby Bakr, *Al-Eydah Fy Sharh Al-Mufassal*, Verified By: Ibrahim Muhammed 'Abdullah, 1st Edition, Dar S'ed Al-Dyn, Damascus, 2005 CE.
- Ibn 'Asfur, 'Ali Bin Mu'men, *Daraa'er Al-Sh'er*, Verified By: Al-Sayed Ibrahim Muhammed, 2nd Edition, Dar Al-Andalus, Beirut, 1982 CE.
- Ibn 'Asfur, 'Ali Bin Mu'men, *Sharh Jumal Al-Zjjajy*, Verified By: Fawwaz Al-Sh'aar, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-'Elmeyah, Beirut, 1998 CE.
- Ibn Barahan Al-'Akbyr, 'Abdul-Wahed Bin 'Ali, *Sharh Al-Lam'e*, Verified By: Fa'yez Fares, 1st Edition, Publications of the National Council for Culture and Arts and Literature, Kuwait, 1984 CE.

- Ibn Duryd, Muhammed Bin Al-Hasan, *Jamhart Al-Lughah*, Verified By: Ramzy Munyr B'albaky, 1st Edition, Dar Al-'Elm Lil-mlayyn, Beirut , 1987 CE.
- Ibn Eyaz, Al-Hussein Bin Badr, *Sharh Al-T'aryf Be-Darwry Al-Tsryf*, Verified By: Hady Nahr And Helal Najy, 1st Edition, Dar Al-Fekr, Jordan, 2002 CE.
- Ibn Fares, Ahmad Bin Al-Hussein, *Al-Saheby*, Verified By: Al-Sayed Ahmad Saqr, 'Eysa Al-Baby Al-Halaby Prints, Cairo, 1977 CE.
- Ibn Hamzah Al-'Alawy, Yahya, *Al-Manhaj Fy Sharh Jumal Al-Zajjajy*, Verified By: Hady 'Abduallah Najy, 1st Edition, Maktabat Al-Rushd, Saudi Arabia, 2009 CE.
- Ibn Hamzah Al-'Alawy, Yahya, *Al-Teraaz Al-Mutadamen Le' Asraar Al-Balaghah Wa 'Ouluum Haqaa'eq Al-I'ejaz*, Dar Al-Kutub Al-'Elmyh, Beirut , 1982 CE.
- Ibn Harmah, Ibrahim, *Dywanh*, Verified By: Muhammed Jabbar Al-M'eybed, 1st Edition, Al-Adab Prints, Najaf-Iraq, 1969 CE.
- Ibn Mnzur, Jamal Al-Dyn Muhammed Bin Makram, *Lisan Al-'Arb*, Manuscript of Dar Sadr, Beirut .
- Ibn Senan Al-Khafajy, 'Abdullh Bin Sa'eed, *Ser Al-Fsahah*, Verified By: Dawod Ghtashah Al-Shawabkah, 1st Edition, Dar Al-Fekr, Jordan, 2006 CE.
- Ibn Jenny, 'Othman, *Al-Khasa'es*, Verified By: Muhammed 'Ali Al-Njar, T 4, Dar Al-Sh'ewn Al-Thqafyh, Bghdad, 1990 CE.
- Ibn Jenny, 'Othman, *Al-Munsef Sharh Tasryf Al-Mazeny*, Verified By: Muhammed 'Abdul-Qadr Ahmd 'Ata, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-'Elmeyah, Beirut, 1999 CE.
- Ibn Jenny, 'Othman, *Ser Sena'tu Al-I'erab*, Verified By: Hasan Hendawy, 1st Edition, Dar Al-Qalam, Damascus, 1985 CE.

- Isteytyeh, Sameer Sharif, *'Elm Al-Lughah Al-T'alumy*, 1st Edition, Dar Al-Amal, Jordan
- Kamal Al-Dyn, Hazem 'Ali, *Tasryf Al-Asma' Fy Duu' 'Elm Al-Lughah Al-Hadyth*, Maktabat Al-Adaab, Cairo , 1998 CE.
- Muhysen, Muhammed Salem , *Al-Kashf 'An Ahkam Al-Wqaqf Wal Wsl Fy Al-Arabeyah*, 1st Edition, Dar Al-Jyl, Beirut , 1992 CE.
- Mwskaty *et al.*, *Madkhal Ela Nahw Al-Lughat Al-Sameyah Al-Muqaren*, Translated by: Mahdy Al-Mkhzumy Wa 'Abdul-Jabar Al-Matlaby, 1st Edition, 'Aalam Al-Kutub , Egypt, 1993 CE.
- Naser, 'Abdul-Mun'em, *Sharh Swteyaat Sybaweyh*, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-'Elmeyah, Beirut, 2012 CE.
- Sajeqly Zadah, Muhammed Bin Aby Bakr Al-Mr'ashy, *Kayfeyt Adaa' Al-Dad*, Verified By: Hatm Al-Damn, 1st Edition, Dar Al-Bsha'er, Damascus, 2003 CE.
- Shwahneh, Sa'eed Muhammed , *Al-Qwa'ed Al-Serf Sawteyah Bain Al-Qudamaa' Wa-lMuhadethyn*, 1st Edition, Dar Al-Waraq, Jordan, 2007 CE.
- Sybaweyh, 'Amru Bin 'Othman, *Al-Ketab*, Verified By: 'Abdul-Sslam Muhammed Haroon, 1st Edition, Dar Al-Jeel, Beirut , 1991 CE.
- -Mousa, 'Ali Helmy, *Derasah Ehsa'eyah Le-Juthur Mu'jam Al-Sehah Be-stkhdam Al-Kumpyutar*, Egyptian Public Commission of Book, Cairo , 1978 CE.